

**مساندة الإضراب العام ليوم 24 فبراير 2016 – تعليق الحوار الاجتماعي خرق  
للدستور والمواثيق الدولية – ضد هيمنة الحزب الحكومي على المجتمع  
ومؤسساته – لا للقمع و التحكم والتسلط والاستبداد**

عقد المركز المغربي للحريات النقابية دورته العادية ، مساء السبت 20 فبراير 2016 ، بالخميسات ، خصصت لوضع برنامج عمله للموسم الحالي . وبالمناسبة ، تم التوقف بالدرس والتحليل على قرارات ومواقف رئيس الحكومة التي اصبحت تهدد واقع ومستقبل الحريات النقابية ، وبشكل خاص الحق في الحوار الاجتماعي والتفاوض الجماعي والتشاور الثلاثي .

وانتهى الاجتماع بالاتفاق على اصدار بيان يعبر من خلاله المركز على المبادئ و المواقف التالية .

**1-** ان الحريات النقابية (التنظيم ، التعبير ، الاحتجاج والتظاهر السلمي ...)، وفي مقدمتها الحق في الحوار الاجتماعي جزء لا يتجزأ من حقوق الانسان الاساسية التي تضمنها المواثيق والعهود الدولية الصادرة عن منظمتي الامم المتحدة والعمل الدولية ، والتي يحميها الدستور المغربي الجديد الذي ينص بشكل صريح على

**" الاختيار الديمقراطي ، والمقاربة التشاركية ، و تشجيع السلطات العمومية للحوار والتفاوض ، و خلق اليات للتشاور قصد اشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في اعداد السياسات العمومية ، وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها .. "**

**2 -** ان النظام الديمقراطي الفعلي يقتضي احترام الحريات، وفي مقدمتها الحريات النقابية ومختلف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وقد اكدت جل التجارب في الدول الديمقراطية انه لا تنمية بدون ديمقراطية ، ولا ديمقراطية بدون احترام الحريات والحقوق النقابية والعمالية . مما يعني ان هذه العلاقة الوطيدة بين التنمية والديمقراطية تستدعي اقامة علاقات تعاقدية، وشراكات مع اهم مكونات المجتمع ، وخلق روابط متينة مع الفاعلين الاجتماعيين ، وعلى رأسهم الحركة النقابية العمالية وباقي مكونات الحركة الاجتماعية الديمقراطية والمستقلة.. مما يمكن من خلق شروط النجاح الاقتصادية والاجتماعية ، ويوفر شروط التحول الديمقراطي السلمي ..

3- ان قرار تعليق رئيس الحكومة للحوار الاجتماعي مع الحركة النقابية ومع مختلف الفئات والإطارات التي تناضل من اجل ايجاد الحلول الملائمة لمطالبها العادلة والمشروعة ، يعتبر مؤشرا سلبيا خطيرا على ارادته ونزوعه نحو تكريس هيمنة الحزب الحكومي على المجتمع... مما يتعارض مع مبادئ الحكامة الجيدة والتدبير الرشيد والعقلاني للشأن العام وللحياة السياسية ، ويخلق شروط انتشار المزيد من الفساد والإفساد والامتيازات والريوع ، ويفتح المجال واسعا امام تغليب المصالح الانانية الحزبية والخاصة على حساب المصالح العامة للمجتمع وللوطن ، ويؤدي الى تفاقم الحيف الاجتماعي والهشاشة والإقصاء والتهميش، ويقف سدا منيعا امام بناء دولة الحق والمؤسسات، ويحول دون التوصل الى اتفاقات مؤسساتية حول التوجهات الاقتصادية والاجتماعية الاساسية .. وكلها عوامل تؤدي الى فقدان الثقة والمصادقية في الاصلاحات المعلنة.. وهذا واقع الحال في ظل الحكومة الحالية .

4 - يحمل رئيس الحكومة مسؤولية ارتفاع درجة الاحتقان الاجتماعي الذي بلغ مستوى لم تشهده من قبل العلاقات الحكومية النقابية ، نتيجة تغييبه الممنهج للحوار الاجتماعي وتمريضه مشاريع تراجعية تستهدف الاجهاز على كل الحقوق والمكتسبات التي راكمتها القوى المغربية الحية ، وفي مقدمتها الحركة النقابية المستقلة والديمقراطية .. مما سينعكسلا محالة سلبا على التوازنات الاجتماعية والمجتمعية ويهدد الاستقرار والسلم الاجتماعي في لحظة حبلى بالمخاطر والتحديات ..

5- ان المركز باعتباره احد مكونات الحركة الاجتماعية المغربية العريضة المستقلة والديمقراطية **يعلن مساندته المبدئية والكاملة للإضراب العام ليوم الاربعاء 24 فبراير 2016** الذي اجمعت على خوضه كل المركزيات النقابية العمالية المناضلة دفاعا عن الحق في الوجود وفي الحوار الاجتماعي والتفاوض الجماعي والتشاور الثلاثي ، وعن مطالبها العادلة والمشروعة ، وعن الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للخيرات ...

6- يسجل مشروعية مطالب ونضالات الاساتذة المتدربين، والمرضين المعطلين، والطلبة الاطباء، وحركات المعطلين ، وعمال شركة "سامير"، وعمال الوساطة بالمجمع الشريف للفوسفات ،

ويحتج بشدة على القمع الهمجى الممنهج الممارس ضد الاساتذة المتدربين (**مجزرة الخميس الاسود يوم 07 يناير 2016**) ، وعلى الحصار البوليسي اليومي المستمر لمراكز المهن التعليمية ،

ويطالب رئيس الحكومة بالاستجابة لمطلب كل هذه الفئات والإطارات ، وفي مقدمتها التراجع على المرسوم المشؤوم الذي يقضي بفصل التكوين عن التوظيف في قطاع التربية والتكوين في انتظار تعميمه على مختلف قطاعات الوظيفة العمومية، مما يمهد للإجهاد على الخدمة العمومية والمرفق العام وتقويت كل القطاعات الاجتماعية الاستراتيجية، اسوة بقطاعات الماء والكهرباء والنظافة والاتصالات....

كما يطالب بإعادة **عمال الوساطة الموقوفين الى عملهم** ، وتوسيع الادماج اسوة بعمال الوساطة صوطريك ، و السيمسي ريجي ، والتعجيل بإنهاء مأساة عمال "سامير" وعائلاتهم

7 – يعتبر ان دفاع الحركة النقابية المغربية على الحرية النقابية وعلى الحق في الحوار الاجتماعي والتفاوض الجماعي والتشاور الثلاثي هو في العمق نضال ضد التوجه الحكومي الحالي الذي يسعى الى تحكم اجهزة الدولة على المجتمع والمؤسسات، والى الهيمنة والاستبداد والتسلط ،وينبه الى خطورة هذه المقاربة على المسار الديمقراطي الذي يحتاج الى المزيد من التوسع والتقويم والإصلاح، لا الانتكاسة والردة ، ويناشد كل القوى والهيئات والمنظمات الاجتماعية والسياسية الوطنية التي تؤمن وتدافع على الحداثة والديمقراطية والتعدد والاختلاف ، وتسعى الى بناء دولة الحق والقانون والمواطنة، بما فيهم المثقفين والباحثين ونساء ورجال الفن والأدب ..، الى تحمل مسؤولياتهم ، والوقوف الى جانب الطبقة العاملة المغربية وحركتها النقابية العمالية في نضالاتها ضد الاقصاء والتهميش ، ودفاعها على الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات .

## المكتب المدير

المركز المغربي للحريات النقابية  
المدير: البشير كعيلاني